

الشبكة اليمنية للحقوق والحريات

Yemeni Network For Rights And Freedoms

With human مـع الإنســان

حضرموت اليوم اختبار الدولة وكرامة الإنسان

الشـبكة اليمنية للحقوق والحريات: توثق سـلسـلة من الانتهاكات الجسـيمة الخطيرة في حضرموت التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

الشبكة اليمنية للحقوق والحريات

مقدمة التقرير

تعيش محافظة حضرموت مرحلة دقيقة ومفصلية في تاريخها المعاصر، في ظل تصاعد التوترات الأمنية، وتنامي مظاهر الانفلات المسلح، وازدياد المخاطر التي تهدد السلم المجتمعي، وكرامة الإنسان، واستقرار واحدة من أهم المحافظات اليمنية من حيث المساحة والموقع والثروة.

لم تعد التطورات في حضرموت شأناً محلياً محدود الأثر، بل باتت تمثل قضية وطنية ذات أبعاد إقليمية ودولية، لما تحمله من انعكاسات مباشرة على الأمن، والاقتصاد، والإنسان، وعلى مستقبل الدولة اليمنية برمتها. وفي هذا السياق، برزت أنماط خطيرة من الانتهاكات، من بينها التهجير القسري، وانتشار السلاح، وبيع الأسلحة في السوق السوداء، وتعريض المدنيين لمخاطر مباشرة، إلى جانب التهديد المتزايد بعودة الجماعات المتطرفة مستغلة الفراغ الأمني.

وانطلاقاً من مسؤوليتها الحقوقية والإنسانية، أعدّت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات هذا التقرير لرصد وتحليل طبيعة الأوضاع الراهنة في حضرموت، وتوثيق أبرز الانتهاكات والمخاطر، وقراءة التداعيات الأمنية والإنسانية والسياسية المترتبة عليها، وصولاً إلى تقديم رؤية حقوقية شاملة للحلول الممكنة، ورسالة واضحة إلى المجتمع المحلي والإقليمي والدولي حول خطورة المرحلة وضرورة التحرك العاجل لحماية المدنيين وصون الاستقرار.

إن هذا التقرير لا ينطلق من موقف سياسي منحاز، بل من واجب أخلاقي وإنساني يفرضه الدفاع عن حق الإنسان في الحياة، والأمن، والكرامة، والعيش في ظل دولة تحكمها القوانين، لا فوضى السلاح.

أهمية التقرير

تكمن أهمية هذا التقرير في كونه وثيقة حقوقية–تحليلية شاملة تسلط الضوء على واحدة من أخطر المراحل التي تمر بها محافظة حضرموت، في ظل تصاعد التوترات الأمنية، وانتشار السلاح، وتهديد السلم المجتمعي، وتزايد مخاطر الانتهاكات بحق المدنيين. ويأتي هذا التقرير ليملأ فجوة خطيرة في التوثيق والتحليل الموضوعي للأحداث، بعيدًا عن التوظيف السياسي أو التضليل الإعلامي.

وتبرز أهمية التقرير في كونه:

- يوثّق واقعًا ميدانيًا حساسًا مدعومًا برصد للانتهاكات والمخاطر.
- ينبّه مبكرًا إلى تداعيات التصعيد على الأمن المحلي والإقليمي.
- يسلط الضوء على الأثر الإنساني المباشر للأحداث، خاصة على المدنيين والنازحين.
- يدعم مسار المساءلة وعدم الإفلات من العقاب عبر توثيق الانتهاكات.
- يُقدّم مرجعًا للجهات المحلية والدولية لاتخاذ قرارات مبنية على معطيات واقعية.

كما تكتسب أهمية هذا التقرير بُعدًا إضافيًا كونه يصدر عن جهة حقوقية مستقلة، تنطلق من مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية في حماية الإنسان، والدفاع عن حقه في الأمن والكرامة والعيش في ظل دولة تحكمها القوانين، لا سطوة السلاح.

المنهجية في إعداد التقرير

اعتمدت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات في إعداد هذا التقرير منهجية حقوقية وميدانية صارمة، تستند إلى المعايير الدولية المعتمدة في الرصد والتوثيق والتحقق، بما يضمن الدقة والموضوعية والمصداقية. وقد جاءت المنهجية على النحو الآتي:

١. الرصد الميداني المباشر:

تم جمع المعلومات من خلال شبكة من الراصدين الميدانيين في عدد من مديريات محافظة حضرموت، عبر متابعة التطورات الأمنية والإنسانية، ورصد الوقائع والانتهاكات في حينها، مع توثيقها زمنيًا ومكانيًا.

٢. المقابلات والشهادات:

أُجريت مقابلات مباشرة وغير مباشرة مع ضحايا، وشهود عيان، وناشطين حقوقيين، ومصادر محلية موثوقة، مع مراعاة مبدأ السرية وحماية المصادر، وعدم الكشف عن الهويات عند وجود مخاطر أمنية.

٣. التحقق والتدقيق:

خضعت جميع المعلومات لعمليات تدقيق ومقاطعة بين أكثر من مصدر مستقل، وعدم اعتماد أي واقعة إلا بعد التحقق من مصداقيتها، وفق مبدأ "التأكيد من مصدرين على الأقل" كلما أمكن ذلك.

٤. تحليل السياق:

لم يقتصر التقرير على التوثيق الوصفي، بل شمل تحليلًا للسياق الأمني والسياسي والإنساني المحيط بالأحداث، وربط الوقائع بتداعياتها المحتملة على السلم المجتمعي وحماية المدنيين.

٥. الاستناد إلى القوانين والمعايير الدولية:

تم توصيف الانتهاكات الواردة في التقرير بالاستناد إلى:

- القانون الدولي الإنساني
- القانون الدولي لحقوق الإنسان
- القوانين الوطنية ذات الصلة

وذلك لتحديد طبيعة الانتهاكات والمسؤوليات القانونية المترتبة عليها.

٦. الحياد والاستقلالية:

التزمت الشبكة بالحياد التام والاستقلالية، وامتنعت عن تبنّي أي روايات غير موثقة، أو منحازة، أو ذات طابع دعائي، واضعة حماية الحقيقة وحقوق الضحايا في صدارة أولوياتها.

٧. حدود المنهجية:

واجه فريق الرصد صعوبات ميدانية، من بينها:

- التحديات الأمنية
- صعوبة الوصول إلى بعض المناطق
- تردد بعض الضحايا في الإدلاء بشهاداتهم خوفًا من الانتقام

وهو ما قد يجعل بعض الأرقام قابلة للزيادة مع استمرار عمليات الرصد والتوثيق.

مدخل التقرير:

تابعت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات بقلق بالغ تصاعد وتيرة الانتهاكات الخطيرة في محافظة حضرموت، والتي اتخذت طابعًا واسعًا ومنهجيًا، شملت اقتحامات للمنازل والمحال، واعتقالات تعسفية، وتهجيرًا قسريًا، ونهبًا للممتلكات العامة والخاصة، إلى جانب تطورات بالغة الخطورة تمثلت في جرائم تصفية أسرى وسقوط قتلى وجرحى في صفوف القوات العسكرية، ما ينذر بانزلاق خطير نحو فوضى أمنية وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

حضرموت: العمق الجغرافي والاستراتيجي لليمن

تُعد محافظة حضرموت أكبر محافظات الجمهورية اليمنية من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها نحو ١٩٣ ألف كيلومتر مربع، أي ما يقارب ٣٦% من إجمالي مساحة اليمن، وهو ما يمنحها ثقلًا جغرافيًا، واقتصاديًا، واستراتيجيًا استثنائيًا، يجعلها حجر زاوية في أي معادلة استقرار أو صراع داخل البلاد.

الموقع والمساحة

تمتد حضرموت من أعماق الصحراء شرقًا حتى سواحل بحر العرب جنوبًا، وتحدّها:

- من الشرق: محافظة المهرة وسلطنة عُمان
- من الغرب: محافظة شبوة
- من الشمال: المملكة العربية السعودية
- من الجنوب: بحر العرب

هذا الامتداد الجغرافي الواسع منح حضرموت تنوّعًا بيئيًا نادرًا، إذ تجمع بين:

- السهول الساحلية
- الأودية الخصبة (وأبرزها وادي حضرموت)
- الهضاب
- الصحراء الشاسعة

الأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت:

تمثّل حضرموت القلب النفطي لليمن، حيث تحتضن:
- أهم الحقول النفطية
- منشأة تصدير النفط في ميناء الضبة عبر شركة بترومسيلة

كما تمتلك:
- واجهة بحرية طويلة تُعد من الأهم على بحر العرب
- ثروات سمكية هائلة
- إمكانات سياحية تاريخية وطبيعية كبيرة

وتُعد موارد حضرموت ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، ومورداً استراتيجيًا للدولة، وهو ما يفسّر حجم التنافس والصراعات حولها.

الأهمية السكانية والاجتماعية

يتميّز المجتمع الحضرمي بتاريخ طويل من:
- السلم الاجتماعي
- التعايش
- الانفتاح
- الهجرة الواسعة إلى شرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا

وتمتلك حضرموت واحدة من أقوى الروابط الاجتماعية والقبلية المنضبطة في اليمن، وهو ما جعلها تاريخيًا أقل المحافظات انزلاقًا في الصراعات الداخلية، رغم محاولات جرّها مرارًا إلى دوامات العنف.

الأهمية السياسية والاستراتيجية

تمثل حضرموت:
- العمق الجيوسياسي لليمن شرقًا
- صمام أمان للأمن القومي اليمني
- منطقة توازن حساسة بين الداخل اليمني، والخليج، وبحر العرب

كما أن السيطرة على حضرموت تعني عمليًا:

- التحكم بمصدر رئيسي للثروة
- النفوذ على شريط بحري مهم
- التحكم بطرق استراتيجية بين اليمن ودول الجوار

ولهذا السبب، تحوّلت حضرموت إلى محور اهتمام إقليمي ودولي بالغ الحساسية.

حضرموت بين الدولة ومشاريع التفكيك

رغم ثقلها الجغرافي والاقتصادي، ظلّت حضرموت لعقود طويلة تعاني من:

- التهميش
- ضعف التنمية
- مركزية القرار

ومع تعقيدات الحرب اليمنية، برزت محاولات متعددة:

- لجرّ حضرموت إلى صراعات لا تخدم أبناءها
- أو تحويلها إلى ساحة نفوذ متنازع عليها

إلا أن الوعي الحضرمي العام ظل منحازًا في جوهره إلى:

- الدولة
- الأمن
- الاستقرار
- إدارة الموارد عبر مؤسسات رسمية لا عبر السلاح

إن حضرموت ليست مجرد محافظة يمنية كبرى من حيث المساحة، بل هي ركيزة سيادية واقتصادية واستراتيجية لليمن بأكمله. واستقرارها يعني استقرار شرق اليمن، وانهيارها يعني فتح أبواب المجهول على مصراعيها.

ولهذا، فإن حماية حضرموت:

- ليست مصلحة محلية فقط
- بل مسؤولية وطنية وإقليمية
- وضمانة أساسية لأي سلام عادل ومستدام في اليمن

في اللحظات الفاصلة من تاريخ الأوطان، لا يبقى في الميدان إلا خياران لا ثالث لهما: إما دولة تحكم بالقانون، أو فوضى تتقاسمها القوى والمليشيات. وما يمر به اليمن اليوم ليس مجرد أزمة سياسية أو أمنية عابرة، بل مفترق طرق تاريخي يحدد شكل الدولة ومستقبل الأجيال القادمة.

إن شرعية الدولة ليست شعارًا يُرفع عند الحاجة، وليست ورقة تفاوض، بل هي حق أصيل للشعب، وركيزة الاستقرار، وضمانة السيادة، وسدّ منيع في وجه مشاريع التقسيم والتشظي. وكل محاولة للالتفاف على هذه الشرعية أو تقويضها أو استبدالها

بكيانات الأمر الواقع، ليست إلا خطوة مباشرة نحو تمزيق الوطن وإدخاله في دوامات صراع لا تنتهي.

إن التقسيم لا يصنع سلامًا، ولا يبني دولًا، ولا يحمي حقوقًا، بل يفتح أبواب الاحتراب الدائم، ويحوّل الجغرافيا إلى ساحات نفوذ، والناس إلى وقود صراعات، والثروات إلى غنائم حرب. والتجارب من حولنا شاهدة، والتاريخ لا يرحم من يفرّط بالدولة ثم يطلب الأمان.

نقولها بوضوح لا لبس فيه، لا أمن خارج إطار الدولة، ولا كرامة خارج سلطة القانون، ولا مستقبل في ظل السلاح المنفلت، وكل مشروع يتغذى على إضعاف الدولة، أو تقسيمها، أو مصادرة قرارها، هو مشروع ضد الشعب، وضد الاستقرار، وضد السلام.

إن معركتنا اليوم ليست معركة سلطة، بل معركة بقاء وطن.

إما دولة واحدة يتساوى فيها الجميع أمام القانون،

أو كانتونات متصارعة لا يحكمها إلا السلاح.

الشرعية اليوم ليست خيارًا سياسيًا... بل خط الدفاع الأخير عن اليمن.

الفاعلون الرئيسيون على الأرض الآن

- حلف قبائل حضرموت بقيادة عمرو بن حبريش: فاعل قبلي ذو نفوذ واسع في الهضبة، يتحرك كرد فعل لحماية مصالح محلية ولرفض تغييرات ترتبط بإحلال قوى خارج الإطار القبلي.
- قوات حماية حضرموت / تشكيلات محلية المرتبطة بالحواضر والهضبة، والتي تُرى كعامل استقرار محلي ووصيّ على المنشآت النفطية.
- قوات أو تشكيلات جنوبية (بما في ذلك فصائل تابعة للمجلس الانتقالي أو تشكيلات مساندة له) التي وردت تقارير عن تحركات أو تعزيزات باتجاه المحافظة، هذه التشكيلات تُنظر إليها أحيانًا كمدعومة إماراتيًا أو تتمتع بعلاقات مع قوى إقليمية مختلفة.
- الفاعلون الإقليميون (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

الخريطة الموجزة للمواقع الساخنة في حضرموت:

١) وادي حضرموت – مركز التوتر الرئيسي
هذه المنطقة تمثل قلب الأزمة الحالية بسبب تمركز قوات المنطقة العسكرية الأولى وتزايد مطالبات إخراجها.

أبرز النقاط الساخنة داخل الوادي:

- سيئون:

مركز الثقل العسكري والإداري، تتواجد فيها قيادة المنطقة العسكرية الأولى، وتشهد أكبر حراك سياسي.

- تريم:

تحركات قبلية محدودة، ورفض شعبي لتوسع أي صراع داخل المدن.

- القطن:

تقاطع طرق مهم، شهدت الأيام الماضية وصول تعزيزات قبلية ومسلحين من عدة قبائل.

- شبام – القطن طريق العبر:

أهم محور لوجستي يربط الوادي بالحدود السعودية، مراقَب بشدة من جميع الأطراف.

٢) الهضبة النفطية – مناطق شركات النفط

منطقة حساسة اقتصادياً وعسكرياً، أي تغير فيها يعني تهديد مباشر لمصالح القوى المحلية والإقليمية.

المواقع الأكثر حساسية:

- القطاع ٩ و ١٠ (المسيلة / بترومسيلة)

حماية مشددة، تخوّف من محاولات الضغط القبلي أو العسكري.

- العبر – صحراء حضرموت

ذات أهمية استراتيجية للربط بين حضرموت والمهرة والسعودية.

٣) الساحل الحضرمي – مناطق النفوذ الانتقالي

الساحل أقل توتراً لكنه جزء من المعادلة لأن قوات الانتقالي تسيطر عليه تحت مظلة التحالف.

المواقع الحساسة:

- المكلا

مركز إدارة قوات النخبة الحضرمية، هدوء مستقر لكن استعداد مرتفع.

- الشحر – غيل باوزير – الديس

مناطق دعم لوجستي ووجود عسكري للنخبة يمكن الدفع به إلى الوادي إذا تطلب الأمر.

٤) مناطق القبائل المتحفّزة

تتحرك فيها القبائل حالياً بقوة، وبعضها أعلن الجهوزية التامة.

أهم القبائل والمواقع:

- قبائل آل كثير (منطقة الغرف – سيئون – تريم)

- قبائل آل تميم (القطن – العنين – وادي سر)
- قبائل العوابثة (بين وادي حضرموت والساحل)
- قبائل الحموم (شرق المكلا – الشحر – الريدة)

هذه القبائل تشكل محيطاً ضاغطاً على المنطقة العسكرية الأولى، وبعضها أعلن الاستعداد للنفير.

أهم خطوط الاحتكاك الحالية

- سيئون – تريم – القطن: المثلث الأكثر سخونة.
- طريق العبر – صحراء حضرموت: التوتر على الطريق الاستراتيجي.
- المناطق المحيطة بمنشآت النفط: حساسة لأي تحرك.
- خطوط الربط بين الساحل والوادي: مراقبة لأي تعزيزات من النخبة.

مخاطر التصعيد العسكري في حضرموت

تشهد محافظة حضرموت، بما تمثّله من ثقل جغرافي واقتصادي واستراتيجي، حالة من التوتر المتصاعد في ظل تحركات عسكرية وإجراءات أحادية تهدد التوازنات الهشة التي جنّبت المحافظة – نسبيًا – ويلات الحرب خلال السنوات الماضية. إن أي تصعيد غير محسوب في حضرموت لا يُعد حدثًا محليًا معزولًا، بل تطورًا بالغ الخطورة تتجاوز تداعياته حدود المحافظة إلى المشهد اليمني برمته.

خطر الانزلاق إلى صراع مسلح واسع

إن استمرار سياسات الإحلال والتصعيد العسكري، وفرض الوقائع بالقوة، يرفع من احتمالية اندلاع مواجهات مسلحة واسعة النطاق، قد تمتد جغرافيًا بين الوادي والساحل، وتتخذ طابعًا أكثر دموية بفعل تعدد الأطراف وتداخل المصالح.

ويكمن الخطر الأكبر في أن هذه المواجهات، في حال اندلاعها، لن تبقى بعيدة عن المنشآت النفطية وموانئ التصدير، ما يعني تهديدًا مباشرًا:

- للاقتصاد المحلي.
- لمصدر رئيسي من مصادر الدخل الوطني.
- لاستقرار سوق الطاقة في واحدة من أكثر المناطق حساسية.

ومن الناحية السياسية، فإن أي حرب جديدة في حضرموت تعني عمليًا تقويض ما تبقى من فرص للتسوية الشاملة في اليمن، وتوسيع رقعة الفوضى بدل احتوائها.

التفكك الأمني وانتشار الفوضى

إن انهيار التوافقات المحلية، وتفكك منظومة التوازنات الأمنية، يفتح الباب واسعًا أمام:

- فراغ أمني خطير.
- عودة شبكات التهريب المنظمة.
- تسلل الجماعات المتطرفة مستفيدة من حالة الفوضى وانشغال الأطراف المتصارعة ببعضها.

ويشكّل هذا السيناريو تهديدًا مباشرًا ليس فقط لأمن حضرموت، بل للأمن الإقليمي ككل، في ظل الموقع الجغرافي الحساس للمحافظة، وارتباطها بطرق بحرية وبرية استراتيجية.

كما أن الفوضى الأمنية تعني عمليًا:

- تآكل سلطة القانون.
- تصاعد الانتهاكات.
- تحوّل المدنيين إلى ضحايا مباشرة لصراعات النفوذ.

الأثر الإنساني واسع النطاق

من منظور حقوقي وإنساني، يُعد التصعيد العسكري في حضرموت وصفة مؤكدة لكارثة إنسانية جديدة، في بلد يعاني أصلًا من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وأبرز ملامح هذا الأثر الإنساني المحتمل تشمل:

- نزوحًا داخليًا واسعًا من مناطق التماس.
- تعطّل الخدمات العامة الأساسية، كالكهرباء والمياه والصحة.
- انهيار سبل العيش لآلاف الأسر المرتبطة بالزراعة، والصيد، والوظائف الحكومية.
- ارتفاع معدلات الفقر والجوع في بيئة منهكة أصلًا بالحرب.

وتكمن الخطورة في أن حضرموت، رغم سعتها الجغرافية، لا تمتلك القدرة المؤسسية والخدمية لاستيعاب موجات نزوح واسعة، خصوصًا في ظل ضعف التمويل وتراجع الاستجابة الإنسانية الدولية.

التداعيات الحقوقية

أي تصعيد عسكري ستكون له حتمًا كلفة حقوقية جسيمة، تتمثل في:

- ارتفاع معدلات الاعتقال التعسفي.
- توسّع دائرة الإخفاء القسري.
- تقييد الحريات العامة.
- تعريض المدنيين للخطر المباشر.

كما أن استهداف المنشآت الحيوية، أو استخدامها في الصراع، يشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ويضع المسؤولين عنه تحت طائلة المساءلة القانونية.

إن حضرموت، بما تمثله من صمام أمان اقتصادي وأمني لليمن، لا تحتمل مغامرات عسكرية ولا صراعات نفوذ جديدة. وأي محاولة لجرّها إلى مربع العنف تعني:

- خسارة كبرى للجميع بلا استثناء.
- تعميق الأزمة الوطنية.
- توسيع دائرة الانهيار الإنساني.

إن الطريق الوحيد الآمن لحماية حضرموت يكمن في:

- تغليب منطق الدولة على منطق السلاح.
- احترام التوافقات المحلية.
- تحييد المنشآت الاقتصادية.
- حماية المدنيين باعتبارهم أولوية لا تقبل التأجيل.

فحضرموت ليست ساحة حرب... بل فرصة أخيرة لإنقاذ ما تبقّى من اليمن.

التصعيد في حضرموت بوابة مفتوحة لعودة الجماعات الإرهابية:

في خضم ما تشهده محافظة حضرموت من توترات وتصعيد عسكري وتحركات أحادية تهدد التوازنات الهشة، يبرز خطر بالغ الخطورة يتجاوز الصراع المحلي المباشر، ويتمثل في إعادة تهيئة البيئة الملائمة لعودة الجماعات الإرهابية إلى الظهور والنشاط. فالتاريخ القريب في اليمن والمنطقة يثبت أن الإرهاب لا ينمو في بيئات الاستقرار، بل يتغذى على الفوضى، والفراغ الأمني، وتفكك مؤسسات الدولة.

حضرموت من نموذج للاستقرار إلى ساحة مستهدفة

خلال سنوات الحرب، تمكنت حضرموت – نسبيًا – من تجنب الانزلاق الشامل إلى دوامة العنف، وحافظت على حد أدنى من الاستقرار مكّنها من حماية جزء كبير من نسيجها الاجتماعي واقتصادها المحلي. غير أن أي تصعيد عسكري جديد اليوم يهدد بنسف هذا النموذج الهش، ويفتح الباب أمام سيناريوهات بالغة الخطورة.

كيف يخدم التصعيد عودة الإرهاب؟

التصعيد العسكري لا يخلق فقط مواجهات بين أطراف متنازعة، بل يُنتج ثلاث بيئات مثالية لازدهار الجماعات المتطرفة:

١. الفراغ الأمني:

عندما تنشغل القوى الأمنية والعسكرية بالصراع فيما بينها، تتراجع قدرتها على ملاحقة الخلايا الإرهابية، فتتحرك هذه الجماعات بحرية أكبر، وتعيد ترتيب صفوفها، وتستعيد مناطق نفوذها.

٢. تفكك القرار الأمني:

تعدد مراكز القوة وغياب غرفة عمليات موحدة يُضعف الرقابة ويفتح ثغرات قاتلة في الجبهة الداخلية، وهي الثغرات التي لطالما تسللت منها الجماعات المتطرفة.

٣. الفوضى الاجتماعية والاقتصادية:

ارتفاع معدلات الفقر، البطالة، النزوح، وانهيار الخدمات، كلها عوامل تُعد وقودًا بشريًا للإرهاب، سواء عبر التجنيد المباشر أو عبر استغلال نقمة المواطنين ويأسهم.

الإرهاب لا يحتاج إلى جبهات مفتوحة بل إلى لحظة فوضى:

الجماعات الإرهابية لا تحتاج إلى السيطرة على مدن كاملة في البداية، بل يكفيها:

- ضعف الدولة
- ارتباك الأجهزة الأمنية
- تصدع الجبهة الداخلية

ومن ثم تبدأ:

- بعمليات نوعية لقياس رد الفعل.
- ثم التوسع التدريجي.
- ثم فرض وجود فعلي على الأرض.

وهذا السيناريو سبق أن شهدته حضرموت نفسها في مراحل سابقة عندما استفادت التنظيمات المتطرفة من ضعف الدولة وتعدد القوى.

التداعيات الإقليمية والدولية:

خطورة عودة الجماعات الإرهابية في حضرموت لا تقتصر على الداخل اليمني، بل تمتد إلى:

- أمن بحر العرب وخطوط الملاحة الدولية
- المصالح الاقتصادية والطاقة
- أمن دول الجوار

ما يعني أن أي تصعيد غير محسوب في حضرموت لن تكون تبعاته محلية، بل إقليمية ودولية، وقد يعيد اليمن إلى صدارة ملفات "مكافحة الإرهاب" بدل مسارات السلام.

الكلفة الإنسانية والأخلاقية

عودة الإرهاب تعني بالضرورة:

- اغتيالات.
- تفجيرات.
- تجنيد أطفال.
- تضييق على الحريات.
- فرض أنماط عنف ممنهجة على المجتمع.

أي أن المدنيين سيكونون الضحية الأولى والأكبر، في محافظة أنهكها أصلًا شبح الحرب والقلق وعدم الاستقرار.

إن التصعيد في حضرموت لا يهدد فقط الاستقرار السياسي والأمني، بل يفتح أبوابًا مظلمة لعودة الإرهاب، ويعيد إنتاج أخطر كوابيس اليمن من جديد. فالصراع بين القوى لا يُضعف إلا الدولة، وعندما تضعف الدولة... يقوى الإرهاب.

من مصلحة الجميع – محليًا وإقليميًا – أن تبقى حضرموت:

- خارج منطق المعارك.
- خارج حسابات تصفية النفوذ.
- داخل إطار الدولة الواحدة.
- وتحت سلطة قانون واحدة.

فحضرموت المستقرة تعني هزيمة الإرهاب أما حضرموت المتصارعة فتعني استدعاءه من جديد.

بيع السلاح المنهوب من مخازن المنطقة العسكرية الأولى علنًا: جريمة مركّبة تهدد الأمن والسلم المجتمعي

يمثّل ظهور وبيع السلاح المنهوب من مخازن المنطقة العسكرية الأولى في الأسواق وبشكل علني أحد أخطر المؤشرات على انهيار الضوابط الأمنية، واتساع دائرة الفوضى المسلحة، وتحول السلاح من وسيلة بيد الدولة إلى أداة انفلات بيد الأفراد والجماعات. فهذه الظاهرة لا تعبّر فقط عن جريمة نهب، بل تكشف عن منظومة اختلال أمني وقانوني عميق تهدد حاضر حضرموت ومستقبلها.

أولًا: من السلاح النظامي إلى السوق السوداء

السلاح الذي كان يُفترض أن يكون:

- مخصصًا لحماية المواطنين،
- وتحت إدارة مؤسسية منضبطة،

تحوّل اليوم، عبر النهب والاتجار غير المشروع، إلى:

- سلعة متاحة في الأسواق،
- وأداة بيد الخارجين عن القانون،
- ووسيلة لتغذية الصراعات والنزاعات الداخلية.

إن بيع هذا السلاح علنًا يعني عمليًا سقوط هيبة الدولة، وتآكل سلطة القانون، وفتح المجال أمام اقتصاد حربي قائم على الفوضى والربح غير المشروع.

المخاطر الأمنية المباشرة

انتشار السلاح المنهوب بهذه الصورة يترتب عليه مخاطر جسيمة، أبرزها:

- ارتفاع معدل الجرائم المسلحة.
- سهولة وصول الجماعات المتطرفة إلى السلاح.
- اتساع دائرة الثأر والنزاعات القبلية.
- تهديد مباشر لأمن المدنيين والمؤسسات.

كما أن هذا السلاح قد ينتقل:

- من السوق المحلية إلى شبكات تهريب إقليمية،
- أو يقع بيد تنظيمات إرهابية تستغل الفوضى لإعادة بناء قدراتها.

البُعد الحقوقي للكارثة

من منظور حقوقي، فإن انتشار السلاح غير المشروع يعني:

- تعريض الحق في الحياة للخطر المباشر.
- تقويض الحق في الأمن الشخصي.
- توسيع دائرة الانتهاكات ضد المدنيين.

كما أن عجز السلطات عن وقف هذا النزيف المسلح يمثّل إخلالًا جسيمًا بالتزامات الدولة في حماية مواطنيها، وفقًا للدستور الوطني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الأثر السياسي وتقويض مؤسسات الدولة

انتشار السلاح المنهوب علنًا:

- يُضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الأمنية.
- يرسّخ ثقافة الإفلات من العقاب.
- يبعث برسالة خطيرة مفادها أن القوة هي معيار السيطرة لا القانون.

وهذا المسار، إذا استمر، يقود حتمًا إلى:

- تفكيك ما تبقى من بنية الدولة.
- تحويل المحافظة إلى ساحة مفتوحة لصراع المليشيات.
- تقويض أي جهود حقيقية لبناء سلام مستدام.

المسؤولية القانونية

نهب وبيع السلاح العسكري يُعد:

- جريمة جنائية جسيمة بموجب القوانين الوطنية.
- وانتهاكًا لقرارات حظر السلاح.
- وجريمة تهدد الأمن القومي والسلم الأهلي.

وكل من يشارك في:

- النهب،
- الاتجار،
- التسهيل،
- أو التغاضي،

يجب أن يخضع للمساءلة القانونية دون استثناء.

إن بيع السلاح المنهوب من مخازن المنطقة العسكرية الأولى علنًا ليس مجرد حادثة أمنية عابرة، بل إنذار خطير بانفلات شامل إذا لم يتم التعامل معه بحزم وسرعة.

فاستمرار هذه الظاهرة يعني:

- تسليح الفوضى،
- توسيع رقعة العنف،
- وفتح بوابة واسعة أمام الإرهاب والجريمة المنظمة.

إن حماية حضرموت لا تبدأ من الخطابات، بل من:

- ضبط السلاح،
- تفكيك السوق السوداء،
- محاسبة كل المتورطين دون استثناء،
- وإعادة الاعتبار لسلطة الدولة والقانون.

ظهور السلاح وبيعه في السوق السوداء بحضرموت بعد الأحداث: تهديد مباشر للأمن والسلم المجتمعي

تشهد محافظة حضرموت، منذ الأحداث الأخيرة التي رافقت الانفلات الأمني، تصاعدًا مقلقًا في ظاهرة ظهور السلاح وبيعه بشكل علني في السوق السوداء، في مشهد يعكس حجم الاختلال الخطير في المنظومة الأمنية، ويضع سلامة المواطنين أمام تهديد غير مسبوق.

من الانفلات الأمني إلى اقتصاد السلاح

أدى انهيار الضوابط الأمنية في بعض المناطق إلى انتقال كميات من السلاح من أيدي القوات النظامية إلى أيدي أفراد وجماعات خارجة عن القانون. ومع الوقت، تحوّل هذا السلاح إلى سلعة تُباع وتُشترى في الأسواق وعلى الأرصفة وعبر وسطاء معروفين، في صورة تمثل واحدة من أخطر مظاهر الفوضى.

هذه الظاهرة لا تعبّر فقط عن جريمة اتجار غير مشروع، بل تكشف عن تشكل اقتصاد موازي قائم على العنف، يستفيد منه تجار السلاح، ومهربون، وأطراف تسعى إلى تأجيج الصراع.

مخاطر أمنية متصاعدة

انتشار السلاح بهذه الصورة يترتب عليه:

- ارتفاع معدلات الجرائم المسلحة والاغتيالات.
- تصاعد النزاعات القبلية والشخصية وتحولها إلى مواجهات دامية.
- سهولة وصول الجماعات المتطرفة إلى السلاح في بيئة تعاني من هشاشة أمنية.
- تهديد مباشر لأمن المواطنين والمؤسسات والمنشآت الحيوية.

الأبعاد الحقوقية للكارثة

من منظور حقوقي، فإن انتشار السلاح في السوق السوداء يمثل اعتداءً مباشرًا على الحق في الحياة والأمن الشخصي، ويضاعف من احتمالات الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين، في ظل غياب الردع وضعف آليات المساءلة.

كما أن تقاعس السلطات عن ضبط السلاح وملاحقة المتورطين يشكل إخلالًا جسيمًا بواجبها القانوني في حماية السكان، وفقًا للدستور الوطني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تداعيات سياسية خطيرة

تنامي سوق السلاح في حضرموت:

- يُضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.
- يُرسّخ منطق القوة بدل القانون.
- يفتح الباب أمام صراعات نفوذ جديدة.
- يقوّض أي جهود جادة لإعادة الاستقرار وبناء السلام.

مسؤولية عاجلة ومشتركة

إن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب:

- حملات أمنية عاجلة لضبط السلاح والمخازن غير المشروعة.
- ملاحقة شبكات الاتجار والتهريب دون انتقائية.
- تفعيل القضاء ومحاسبة كل المتورطين.
- إشراك المجتمع المحلي في حماية السلم الأهلي.

إن تحوّل حضرموت إلى سوق مفتوحة للسلاح بعد الأحداث يُعد مؤشرًا شديد الخطورة على مستقبل الأمن والاستقرار، ليس في المحافظة وحدها، بل في شرق اليمن عمومًا. وإذا لم يتم التعامل مع هذه الظاهرة بحزم وسرعة، فإنها ستقود حتمًا إلى تفجير موجات جديدة من العنف والفوضى، وفتح الأبواب أمام الإرهاب والجريمة المنظمة.

فحيث ينتشر السلاح... يتراجع الأمان، وتسقط هيبة الدولة، ويدفع المدنيون الثمن الأكبر.

تهجير المواطنين من حضرموت: جريمة بحق الإنسان والأرض

تشهد محافظة حضرموت في الآونة الأخيرة حالات متزايدة من تهجير المواطنين قسرًا في ظل تصاعد التوترات الأمنية والانفلات المسلح، في واحدة من أخطر الانتهاكات التي تمس جوهر الحقوق الإنسانية، وعلى رأسها الحق في السكن، والحق في الأمان، والحق في العيش بكرامة.

إن تهجير الأسر من منازلها، سواء بالقوة المباشرة أو عبر التهديد والترويع، يُعد جريمة مكتملة الأركان بموجب القوانين الوطنية، وانتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر بشكل قاطع التهجير القسري للسكان، لما يترتب عليه من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية مدمّرة.

التهجير كسلاح للعقاب الجماعي

الوقائع الميدانية تشير إلى أن التهجير لم يعد مجرد حالة فردية، بل تحول في بعض المناطق إلى أسلوب للعقاب الجماعي، عبر:

- اقتحام المنازل.
- التهديد بالسلاح.
- إجبار العائلات على المغادرة خلال وقت قصير.
- مصادرة الممتلكات أو نهبها بعد الإخلاء.

وهو ما يجعل المدنيين وخاصة النساء والأطفال وكبار السن ضحايا مباشرة لصراع لا علاقة لهم به.

الآثار الإنسانية الكارثية

يترتب على تهجير المواطنين من حضرموت:

- نزوح داخلي واسع نحو محافظات أخرى.
- فقدان مصادر الرزق.
- تشريد الأطفال وحرمانهم من التعليم.
- تفكك الأسر.
- تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وتزداد خطورة هذه الكارثة في ظل:

- ضعف الاستجابة الإنسانية.
- محدودية مراكز الإيواء.
- ظروف معيشية قاسية، لا سيما مع فصل الشتاء.

المسؤولية القانونية

كل من يشارك في:

- تنفيذ التهجير،
- التحريض عليه،
- التسهيل له،
- أو التغطية عليه،

يتحمل مسؤولية جنائية وقانونية مباشرة، ولا تسقط هذه الجرائم بالتقادم، وتبقى خاضعة للمساءلة الوطنية والدولية.

كما تتحمل السلطات القائمة على الأرض واجبًا قانونيًا مضاعفًا في حماية المدنيين، ومنع التهجير، وتأمين عودة آمنة للنازحين إلى منازلهم.

الأبعاد السياسية الخطيرة

تهجير المواطنين من حضرموت لا يهدد فقط السلم الاجتماعي، بل:

- يزرع بذور الفتنة والانقسام.
- يخلق أحقادًا مجتمعية طويلة الأمد.
- يقوّض أي مشروع للاستقرار أو السلام.
- يحوّل الصراع من سياسي إلى مجتمعي دموي.

إن تهجير المواطنين من حضرموت هو جريمة ضد الإنسانية في حال اتخذ طابعًا واسع النطاق أو منهجيًا، ويجب أن يتوقف فورًا دون أي ذرائع أمنية أو سياسية.

حضرموت ليست ساحة لتصفية الحسابات، ولا أرضًا مفتوحة لاقتلاع أهلها من بيوتهم.

نوجّه دعوة عاجلة إلى:

- السلطات المحلية.
- القوى المسيطرة على الأرض.
- المنظمات الإنسانية.
- المجتمع الدولي.

من أجل:

- الوقف الفوري لعمليات التهجير.
- تأمين حماية حقيقية للمدنيين.
- ضمان عودة آمنة وكريمة لكل من تم تهجيره.
- ومحاسبة جميع المتورطين دون استثناء.

فالوطن الذي يُهجَّر أهله قسرًا يفقد معناه قبل أن يفقد حدوده.

الملخص التنفيذي للانتهاكات والجرائم والمرصودة:

يوثّق هذا التقرير، الصادر عن الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، حصيلة خطيرة من الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها محافظة حضرموت خلال الفترة الأخيرة، في سياق التصعيد الأمني والانفلات المسلح، وما ترتب عليه من تداعيات أمنية وإنسانية وحقوقية واسعة النطاق.

حيث وثق التقرير لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها محافظة حضرموت خلال الأيام الماضية، والتي بلغ عددها (٤٠٧١) واقعة، ارتكبتها قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وتشير الأدلة الميدانية إلى أن نمط هذه الانتهاكات واتساع نطاقها يعكسان تحولًا خطيرًا في طبيعة العنف الممارس ضد المدنيين، بشكل يخالف قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويرقى في كثير من جوانبه إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تنوعت الانتهاكات الموثّقة بين جرائم القتل المباشر، الإصابة، التصفية الميدانية للأسرى، الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التهجير القسري، الاضطهاد المناطقي، نهب الممتلكات العامة والخاصة، وإثارة الرعب بين النساء والأطفال نتيجة الاقتحامات الهمجية والاعتقالات القسرية، بما عمّق منسوب الكراهية والتوتر المجتمعي.

وبموجب عمليات الرصد والتوثيق الميداني، سجلت الشبكة: مداهمة (56) محلًا تجاريًا ونهب عدد منها، اقتحام (112) منزلًا سكنيًا دون أي سند قانوني، توثيق (63) حالة نهب لممتلكات خاصة، بينها منازل لمواطنين من أبناء المحافظات الشمالية، اعتقال (268) مدنيًا تعسفيًا ونقلهم إلى سجون في المكلا وشبوة، تهجير قسري لما يقارب (3500) شخصًا، بينهم أسر مقيمة في حضرموت منذ أكثر من 20 عامًا، مما أدى إلى تفريق عشرات العائلات.

نهب مخازن السلاح التابعة للمنطقة العسكرية الأولى، والسماح بالبيع العلني للسلاح والذخيرة، في انتهاك بالغ الخطورة يهدد بوصول الأسلحة إلى جماعات إرهابية.

كما وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات قيام عناصر المجلس الانتقالي بإرتكاب (29) حالة قتل مباشر لأفراد من الجيش وحلف قبائل حضرموت، و(36) إصابة بجروح متفاوتة، وتصفية (7) أسرى من منتسبي المنطقة العسكرية الأولى وقبائل حلف حضرموت، في أعمال تمثل انتهاكًا صارخًا لاتفاقيات جنيف.

وتؤكد الشبكة أن نهب السلاح وظهوره للبيع العلني يمثل أحد أخطر مؤشرات الانهيار الأمني، ويفتح الباب أمام انتشار الجريمة المنظمة، وتمدّد الجماعات الإرهابية، وانهيار سيطرة الدولة، مما يهدد الأمن والاستقرار في حضرموت وشرق اليمن عمومًا.

كما يخلص التقرير إلى أن التهجير القسري الذي تعرض له المواطنون يشكل، في حال اتساعه أو منهجيته، جريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، ويتحمّل جميع القائمين به أو المحرّضين عليه أو المساهمين فيه المسؤولية الجنائية الكاملة.

ويحذّر التقرير من التداعيات الإنسانية المترتبة على هذه الانتهاكات، بما فيها: تشريد الأسر، تفاقم الأزمات المعيشية، انهيار الأنشطة التجارية، النزوح الداخلي الواسع، وتعاظم الصدمات النفسية لدى النساء والأطفال، في حين لا تزال الانتهاكات مستمرة حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

وتحمّل الشبكة اليمنية للحقوق والحريات المجلس الانتقالي الجنوبي كامل المسؤولية القانونية والجنائية عن هذه الانتهاكات والجرائم.

وتؤكد الشبكة اليمنية أن ما يجري في حضرموت لا يمثل حوادث معزولة، بل نمطًا من الانتهاكات المنهجية التي تهدد السلم الاجتماعي، وتقوّض سيادة القانون، وتفتح الباب أمام مزيد من العنف والفوضى وعودة الجماعات المتطرفة، ما يستدعي تدخّلًا عاجلًا من السلطات المحلية والمجتمع الإقليمي والدولي لحماية المدنيين، ووقف الانتهاكات، وضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

وتجدد الشبكة دعوتها إلى تدخل دولي عاجل وفاعل لوقف الانتهاكات، وحماية المدنيين، ومنع انزلاق حضرموت إلى مزيد من العنف والفوضى.

وتُشيد الشبكة اليمنية للحقوق والحريات بالموقف المسؤول للمملكة العربية السعودية وجهودها المتواصلة في دعم مسار التهدئة ومنع انزلاق الأوضاع في حضرموت نحو مزيد من العنف والفوضى، مؤكدة أن الدور السعودي في الدفع نحو تثبيت الأمن والاستقرار، ورعاية الحوار، ومنع الاعتداء على المدنيين، يمثل عاملًا محوريًا في الحد من تفاقم الأزمة الإنسانية والأمنية في المنطقة.

وتثمن الشبكة التحركات الدبلوماسية والأمنية التي تبذلها المملكة لوقف التصعيد واحتواء تداعياته، وحرصها الدائم على حماية السلم الأهلي ودعم جهود الدولة اليمنية ومؤسساتها، بما يعزز فرص السلام ويحافظ على وحدة النسيج الاجتماعي.

كما تؤكد الشبكة اليمنية للحقوق والحريات التزامها الكامل بمواصلة عمليات الرصد والتوثيق الميداني لجميع الانتهاكات في حضرموت وفي مختلف المحافظات اليمنية، وفق منهجية مهنية محايدة تستند إلى المعايير الدولية، بما يضمن كشف الحقائق وتمكين الضحايا من حقوقهم، ودعم مسار العدالة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

وتجدد الشبكة استعدادها للتعاون مع الجهات المحلية والدولية، وتزويدها بالبيانات الموثقة، للمساهمة في حماية المدنيين وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في اليمن.

التكييف القانوني للانتهاكات

تؤكد الشبكة أن هذه الانتهاكات تمثل:

- جرائم قتل خارج إطار القانون.
- جرائم تصفية أسرى تُعد:
- جريمة حرب مكتملة الأركان بموجب اتفاقيات جنيف.
- جرائم تهجير قسري.
- جرائم اعتقال تعسفي وإخفاء قسري محتمل.
- جرائم نهب وسلب للممتلكات العامة والخاصة.
- جرائم اضطهاد وتمييز مناطقي.
- تقويض خطير للأمن العام عبر نشر السلاح.

وترى الشبكة أن نمط هذه الانتهاكات واتساع نطاقها قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية إذا ثبت الطابع المنهجي والمنظم لها.

الآثار الإنسانية

أسفرت هذه الانتهاكات عن:

- تشريد مئات الأسر وحرمانها من المأوى والدخل.
- تفكك عشرات العائلات بسبب التهجير القسري.
- صدمات نفسية جسيمة للأطفال والنساء.
- انهيار الأنشطة التجارية لضحايا النهب.
- ارتفاع منسوب الكراهية والتوتر المناطقي.

المسؤولية القانونية

تؤكد الشبكة أن:

- الجهة المسيطرة فعليًا على الأرض تتحمل كامل المسؤولية القانونية والجنائية.
- بما يشمل:
- حماية المدنيين.
- منع أعمال القتل والتصفية.
- حماية الممتلكات العامة والخاصة.
- ضمان سلامة المعتقلين.

وأي تقاعس يضع هذه الجهات تحت طائلة المساءلة الجنائية الدولية

مطالب الشبكة

تطالب الشبكة بـ:

١. وقف فوري لكافة الانتهاكات وأعمال التصفية.
٢. الإفراج العاجل عن جميع المعتقلين تعسفيًا.
٣. وقف التهجير القسري وإعادة المهجّرين إلى منازلهم فورًا.
٤. إعادة جميع الممتلكات المنهوبة.
٥. فتح تحقيق مستقل في جرائم التصفية والقتل.
٦. محاسبة جميع المسؤولين دون استثناء.
٧. ضبط أسواق السلاح ومنع تداوله خارج مؤسسات الدولة.
٨. توفير حماية دولية عاجلة للمدنيين في حضرموت.

وتؤكد الشبكة اليمنية للحقوق والحريات أن هذه الانتهاكات لا تزال مستمرة بشكل يومي حتى لحظة إعداد هذا التقرير، بوتيرة متصاعدة، وفي ظل غياب أي إجراءات رادعة، الأمر الذي يضاعف من حجم المخاطر الإنسانية، وينذر بتفاقم الانتهاكات واتساع دائرة الضحايا.

وتشدد الشبكة على أن استمرار هذه الانتهاكات بشكل يومي ومنهجي، دون تدخل عاجل من الجهات المعنية، يحمّل الأطراف المسيطرة على الأرض المسؤولية القانونية الكاملة عن أي جرائم لاحقة، ويجعل من الصمت الدولي تواطؤًا غير مباشر مع هذه الانتهاكات الجسيمة.

تحذّر الشبكة اليمنية للحقوق والحريات من أن استمرار هذه الجرائم دون ردع ومحاسبة سيقود إلى انفجار اجتماعي وأزمة إنسانية مفتوحة، وتحمّل المجتمع الدولي كامل المسؤولية القانونية والإنسانية إزاء ما يجري في حضرموت.

رؤية الشبكة اليمنية للحقوق والحريات لحلول الأزمة في حضرموت

منطلقات أساسية

تنطلق الشبكة اليمنية للحقوق والحريات في مقاربتها لما يجري في حضرموت من ثوابت حقوقية ووطنية واضحة، أبرزها:

- قدسية حياة المدنيين وحرمة دمائهم وممتلكاتهم.
- أولوية الأمن والاستقرار على منطق القوة والسلاح.
- ضرورة إدارة حضرموت عبر مؤسسات الدولة لا عبر الأمر الواقع.
- تحييد المحافظة عن صراعات النفوذ الإقليمية والداخلية.

إن حضرموت ليست ساحة حرب، بل ركيزة استقرار لليمن والمنطقة، وأي عبث بأمنها ستكون تكلفته باهظة على الجميع.

الحلول المقترحة من وجهة نظر الشبكة

إيقاف التصعيد فورًا

- الوقف الفوري لأي تحركات عسكرية أو إجراءات أحادية.
- تجميد أي عمليات إحلال قسرية للقوات.
- الالتزام الفعلي بتهدئة شاملة تحت رقابة محلية وإقليمية.

تحييد السلاح والمنشآت الحيوية

- تحريم استخدام السلاح في المدن.
- حماية المنشآت النفطية والموانئ كمرافق سيادية وطنية.
- منع تحويل الاقتصاد إلى أداة ضغط أو صراع.

منع التهجير وحماية المدنيين

- الوقف الفوري لأي عمليات تهجير قسري.
- ضمان عودة آمنة وكريمة لكل من تم تهجيره.
- توفير حماية خاصة للنساء والأطفال وكبار السن.

ضبط السلاح والسوق السوداء

- حملات أمنية جادة لضبط السلاح المنفلت.
- تفكيك شبكات الاتجار والتهريب.
- ملاحقة كل المتورطين دون انتقائية.

تمكين مؤسسات الدولة

- تسليم الملفين الأمني والعسكري لمؤسسات رسمية.
- دمج أي تشكيلات خارج الإطار النظامي ضمن هياكل الدولة.
- تفعيل القضاء والنيابة العامة.

إشراك أبناء حضرموت في إدارة شؤونهم

- تعزيز دور السلطة المحلية.
- توسيع المشاركة المجتمعية.
- احترام الإرادة الشعبية بعيدًا عن الإقصاء والتغليب القسري.

المساءلة وعدم الإفلات من العقاب

- التحقيق في كل الانتهاكات.
- محاسبة المتورطين في:
- التهجير
- الاعتقالات
- نهب السلاح
- الاتجار غير المشروع

- ضمان العدالة للضحايا.

رسالة الشبكة إلى المجتمع المحلي في حضرموت

يا أبناء حضرموت...
إن محافظتكم اليوم تقف على مفترق طرق:

- إما أن تبقى واحة أمن واستقرار،
- أو أن تُزج في نفق الصراعات والفوضى.

نهيب بكم:

- التمسك بالسلم الاجتماعي.
- رفض العنف.
- عدم الانجرار وراء دعوات التصعيد.
- حماية النسيج الاجتماعي من الانقسام.

حضرموت لا تُحمى بالسلاح... بل بوحدة أبنائها.

رسالة الشبكة إلى المجتمع الإقليمي

إن استقرار حضرموت يُعد:

- جزءًا لا يتجزأ من أمن المنطقة.
- وضمانة لأمن البحر العربي وخطوط الملاحة.
- وحماية لمصالح الطاقة والاقتصاد.

وعليه، فإننا ندعو:

- إلى دعم التهدئة لا إذكاء الصراع.
- إلى مساندة الدولة لا تقويضها.
- إلى تحييد حضرموت عن صراعات المحاور.

رسالة الشبكة إلى المجتمع الدولي

إن ما يجري في حضرموت لم يعد شأنًا محليًا فقط، بل قضية:

- أمن إقليمي
- واستقرار دولي
- ومسؤولية قانونية وإنسانية

وعليه، فإن الشبكة تطالب بـ:

- ضغط دولي حقيقي لحماية المدنيين.
- دعم مؤسسات الدولة.
- فتح تحقيقات دولية في الانتهاكات الجسيمة.
- تعزيز الاستجابة الإنسانية للمتضررين والنازحين.
- عدم الصمت على التهجير ونهب السلاح والاعتقالات.

تؤكد الشبكة اليمنية للحقوق والحريات أن:

- حضرموت أكبر من أن تُختزل في صراع قوى.
- وأغلى من أن تُدفع ثمنًا لتصفية حسابات سياسية أو عسكرية.
- وأحق بأن تُدار بمنطق الدولة، لا بمنطق الغلبة.

فالسلام في حضرموت ليس خيارًا ثانويًا... بل ضرورة وطنية وإقليمية ودولية.

انتهى .....!!!



الشبكة اليمنية للحقوق والحريات

Yemeni Network For Rights And Freedoms



Yemeninetworkmoh

Tel :711380254-00966505950641